في سؤال الى الوزير المرزوق

الرومي: لماذا لا يتم تحصيل الكهرباء بنظام الكارت الآلي؟

تقدم النائب عبد الله الرومي بسؤال برلماني إلى وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق، وفيما يلي نص السؤال: يقوم نظام تحصيل قيمة فواتير استهلاك الكهرباء والماء من المواطنين على أساس القراءة السنوية التي تثير مشكلة في استيفاء الدولة للمبالغ المستحقة لها بموجب هذه الفواتير وتسبب إرهاقا للمواطنين بمطالبتهم بمبالغ طائلة متراكمة ، لذا أرجو إفادتي عما إذا كان لدى الوزارة نية جادة في دراسة إمكان العدول عن النظام التحصيل الراهن إلى بدائل أخرى كنظام الكارت الآلي الذي يقوم على دفع مبلغ مقدم تحت حساب الاستهلاك يشتري به الكارت الذي يتم بموجبه توصيل التيار الكهربائي والمياه وينقطع بانتهاء صلاحية الكارت، وذلك ضمانا لاستيفاء الدولة حقوقها كاملة من دون تراخ ورفعا للإرهاق عن المواطنين.

عبد الله الرومي

متفائلون.. وبتعاون الجميع نستطيع رفع الإيقاف

الحمود: على اللجنة الأولمبية احترام رغبة الكويت حكومة وشعبا

ربيع سكر

أكد وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان الفريق الحكومي متفائل برفع الايقاف الرياضي. مضيفا: ابدينا كل التعاون مع لجنة الشباب والرياضة البرلمانية وبتعاون الجميع نستطيع رفع الإيقاف. وقال الحمود في تصريح للصحافيين عقب اجتماع لجنة الشباب والرياضة: أبلغنا اللجنة بأنه تم الرد على الكتاب المرسل من اللجنة الاولمبية الدولية في 31 ديسمبر بما يتوافق مع الدستور وسيادة دولة الكويت، مبيناً ان اللجنة تفهمت هذا الامر والكل متعاون ويدفع الى رفع الايقاف نهائيا عن الرياضة.

ولفت الحمود الى انه بعد رد الحكومة على اللجنة الأولمبية أصبحت اللجنة الدولية أمام مسؤوليتها باحترام رغبة دولة الكويت حكومة وشعباً بالرفع المؤقت حتى الانتهاء من التشريعات والاتفاق على قانون جديد متطور يواكب الميثاق الأولمبي والانظمة الدولية، موضحاً ان المبادرة التي تقدم بها السبيعي لم تكن لائحية وفق القنوات الصحيحة، وأن الحكومة أبلغت اللجنة بأن أي اقتراح يقدم هو محل اهتمام والهيئة العامة للرياضة مسؤوليتها دراسة مثل هذه الاقتراحات.

واضاف الحمود: هناك 3 نقاط للجنة الأولمبية الدولية تم الرد عليها بكل تعاون وبدورها يجب ان تقدر موقف دولة الكويت ونرفع الإيقاف بشكل مؤقت لحين الانتهاء من التشريع. لافتا الى ان الحكومة قدمت كل المعطيات التي لديها حرصا منها على رفع الإيقاف الرياضي ومشاركة الشباب في البطولة تحت مظلة العلم الكويتي.

وصرح مقرر لجنة الشباب والرياضة النائب أحمد الفضل عن اجتماع اللجنة بأن هناك محاذير قانونية تمنع عودة مجالس إدارات الاتحادات المنحلة وسحب القرارات يتم خلال ستين يوما وقد انقضت والإلغاء لا يتم إلا بانتفاء الأسباب. وتابع الفضل: إن اللجنة وصل إليها اليوم الاثنين الكتاب الذي أرسلته هيئة الشباب والرياضة إلى رئيس اللجنة الأولمبية الدولية واصفا كتاب الهيئة بأنه رصين ولم يسلم قرار الدولة لجهات خارجية معتبرا ذلك إشارة الى بوادر تعاون واضحة من الحكومة.

وعلق على مقترح النائب الحميدي السبيعي بأن تفعيله صعب والمخرج السليم من خلال الجمعيات العمومية. وتابع: في النهاية نحن دولة ومؤسساتنا تحترم ولا تقبل الأوامر ونعتقد أن كتاب الحكومة متعاون إلى أقصى درجة وفي اجتماع اللجنة الأسبوع المقبل إما أن نبارك بعضنا برفع الايقاف أو أن نعزي بعضنا بعدم رفعه وفي الحالتين نواصل عملنا لإنجاز تشريع متكامل. وقال الفضل: نحن مجلس أمة ونمثل شعب بأكمله ولسنا محسوبين على طرف وهناك احتمال ان تكون الاتحادات الدولية قد ضللت ولذلك تتشدد معنا. وتابع أن النائب عبد الوهاب البابطين طرح رأيا في اللجنة بأن تشكل الجمعيات العمومية لجانا مؤقتة للاتحادات ونحن تبنينا هذا الرأي والحكومة اخذت به في كتابها.

الشيخ سلمان الحمود خلال تصريحه للصحافيين

جانب من اجتماع اللجنة

◆ «الشباب والرياضة»: محاذير قانونية تمنع عودة إدارات الاتحادات المنحلة

أحالت تقاريرها عن الجنسية وحرمان المسيء إلى «الداخلية والدفاع»

«التشريعية» تقر عدم صحة انتخابات نائب رئيس مجلس الأمة بالأغلبية

ربيع سكر

استكملت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية امس مناقشة المقترحات النيابية حول تعديل قانون الجنسية وصوت أعضاؤها على موضوع انتخابات نائب الرئيس. وصرح رئيس اللجنة النائب محمد الدلال أنه تم إنجاز التقارير المتعلقة بالجنسية والانتخابات فيما يخص حرمان المسيء وتم إحالتها إلى لجنة الداخلية والدفاع. وتابع: أن اللجنة قررت عدم صحة إجراءات انتخاب نائب الرئيس بتصويت 3 أعضاء مقابل 2 وامتناع عضو واحد عن التصويت.

وأضاف الدلال: أنه سيتم صياغة التقرير بشأن انتخابات نائب الرئيس تمهيدا لإحالته إلى المجلس معربا عن اعتقاده بأن يتم إحالة الموضوع إلى المحكمة الدستورية. وتابع: فيما يخص انتخابات نائب الرئيس فقد رأى 4 من الخبراء الدستوريين في المجلس صحة إجراءاتها ومنهم محمد الفيلي وعادل الطبطبائي وحضر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس بناء على طلب اللجنة وابدى رأيه في الموضوع والأسس التي اتخذ قراره بناء عليها.

من جانبه قال نائب رئيس المجلس عيسى الكندري : قرار « التشريعية « غير ملزم وفقا لقرار المجلس بإحالة الامر للمحكمة الدستورية قرار و التصويت كان 3 ضد 2 و امتناع اما القول الفصل فهو للمحكمة الدستورية و انا واثق من صحة الإجراءات التي أكدها الغالبية الساحقة من الفقهاء الدستوريين الذين لا يخضعون للأهواء السياسية .

وفي ردود الافعال النيابية قال النائب عدنان عبدالصمد : تقرير اللجنة التشريعية بشأن انتخابات نائب الرئيس سيعرض على المجلس للاحالة للمحكمة الدستورية وقرار اللجنة غير ملزم ولا يترتب عليه اثر فالأمر اولا واخيرا للمحكمة الدستورية.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

مواصلة مناقشة الخطاب الأميري ونظر 8 اتفاقيات

«وثيقة الإصلاح الاقتصادي» على طاولة مجلس الأمة اليوم

يعقد مجلس الأمة اليوم جلسته العادية لبحث الموضوعات المدرجة على جدول أعماله ومن أبرزها طلب مناقشة مقدم من مجموعة أعضاء بشأن وثيقة الحكومة للاصلاح المالي والاقتصادي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنها وتبادل الرأي حيال ذلك. ومن المقرر أن يواصل المجلس مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري.

ويتضمن جدول أعمال المجلس عددا من تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين وفي مقدمتها مشروع القانون بمساهمة دولة الكويت في رأس مال بنك الاستثمار الآسيوي للبنى التحتية. ومن المتوقع أن يبت المجلس في تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون بالاذن للحكومة في أخذ مبلغ من الاحتياطي العام للدولة.

وسيستعرض المجلس عددا من تقارير لجنة الشؤون الخارجية عن مشاريع بقوانين أولها مشروع القانون بالموافقة على الاتفاق بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن المعهد الفرنسي لعلم الآثار والعلوم الاجتماعية في دولة الكويت.ومن تقارير اللجنة أيضا مشروع القانون بالموافقة على الانضمام لبروتوكول (قرطاجنة) المتعلق بالسلامة الإحيائية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التونسية في مجال التعاون العسكري ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والمجلس الفدرالي السويسري بشأن إعادة قبول الأشخاص المقيمين دون موافقة.

وتتضمن تقارير (الخارجية) البرلمانية المنتظر عرضها على المجلس مشروع قانون بالموافقة على انضمام دولة الكويت لبروتوكول (ناغويا) بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. كما تتضمن مشروع القانون بالموافقة على اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه ومشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت ومنظمة حلف شمال الاطلسي (ناتو) بشأن عبور قوات وأفراد الحلف.

قاعة عبد الله السالم اثناء احدى الجلسات

5 رسائلَ واردة في جلسة اليوم

وليد الطبطبائي يطلب تكليف «المالية البرلمانية» دراسة إعادة أسعار البنزين

تضمّن كشف الأوراق والرسائل الواردة لمجلس الأمّة بجلسته اليوم 5 رسائلَ واردة جاءت كالتالي:

1 – رسالة واردة من النائب د. وليد الطبطبائي يطلب فيها العرض على المجلس تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية دراسة إعادة النظر في أسعار البنزين. وقال الطبطبائي في نص رسالته إن الجهات المختصة أعلنت بأنه سيعاد النظر في سعر بيع البنزين بعد 3 أشهر من صدور قرار رفع أسعار البيع في 1/9/2016، وبرغم دخول الشهر الخامس من ذلك التاريخ لم تتم مراجعة أسعار البنزين مرة أخرى حسب ما تم الإعلان عنه. ولما كان لارتفاع أسعار البنزين آثار سلبية على ميزانية المواطن الكويتي، وأيضا ترتب عليها ارتفاع في أسعار الخدمات التي ترتبط بهذه السلع الحيوية، مما يستلزم إعادة نظر بشكل ملح في أسعار البنزين. على أن تقدم اللجنة المختصة تقريرها إلى المجلس الموقر بما تنتهي إليه في هذا الشأن، خلال شهر من تاريخ الموافقة على الطلب.

2 – رسالة من رئيس لجنة الأولويات يطلب فيها إحالة تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج فحصه ورقابته على نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي التي كانت مكلفة أصلاً بهذا الموضوع.

وفيما يلي نصّ الرسالة: أنهي إليكم أنّ مجلس الأمّة الموقّر قد وافق بجلسته المعقودة بتاريخ 7 ديسمبر 2016 على أن يحال إلى لجنة الأولويات تقرير ديوان المحاسبة المؤرخ 15 ديسمبر 2016 عن نتائج فحصه ورقابته على نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة، نظرًا لأن لجنة الأولويات كانت مكلفة بدراسة هذا الموضوع من قبل المجلس الموقر بجلسته المعقودة بتاريخ 13 ابريل 2016. ولما كانت لجنة الأولويات غير مختصّة بهذا الموضوع نظرًا لطبيعته المالية، لذلك تطلب اللجنة عرض الأمر على المجلس الموقّر للنظر في إحالته على لجنة الميزانيات والحساب الختامي التي كانت مكلفة أصلاً بهذا الموضوع.

د. وليد الطبطبائي

3 – رسالة من رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل يطلب فيها تمديد عمل لجنة التحقيق في أسباب وفاة النائب السابق فلاح الصواغ لمدة شهر من تاريخ انتهاء المهلة. بالإشارة إلى قرار المجلس بتكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل بالتحقيق في الأسباب التي أدت إلى وفاة فلاح مطلق الصواغ رحمه الله في جلسته التي عقدت يوم الأحد الموافق 11/12/2016 على أن تقدم اللجنة تقريرها في خلال شهر من تقديم الطلب. لذا فإن اللجنة تطلب تمديد المهلة لمدة شهر من تاريخ انتهاء المهلة وذلك حتى يتسنى لها الانتهاء من الموضوع وإعداد التقرير بشأنه.

4 – رسالة من عضو مجلس الأمة أحمد نبيل الفضل يطلب فيها تكليف لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة (كلجنة تحقيق) بدراسة ملفات مدعي الإعاقة وتقديم تقريرها في هذا الشأن خلال شهر من تاريخ تكليفها. وفيما يلي نص الرسالة: يرجى التكرم بالعرض على المجلس الموقر بتكليف لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة بدراسة الموضوع الآتي: لوحظ في السنوات الأخيرة تضخم وزيادة أعداد فئة مدّعي الإعاقة ما يسبّب هدرًا للمال العامّ، وخلال فترة منَ الزمن كانت هناك لجان تبحث في ملفات مدّعي الإعاقة وتبيّن زيف الكثير منهم ما أدّى إلى ظلم المستحقّ منهم للحصول على احتياجاته من دعم مالي أو مستلزمات تعينه على الحياة اليومية... واليوم نشهد عودة هذه الملفات الزائفة وبكثافة وبتضخم عددي من دون التحقق من جدية الإعاقة. فإنني أطالب اللجنة المعنية أن تفتح تحقيقًا في ملفات هيئة ذوي الإعاقة وتقديم تقريرها إلى المجلس الموقّر بما تنتهي إليه في هذا الشأن خلال شهر من تكليف اللجنة.

5 – رسالة منَ النائب صفاء عبدالرحمن الهاشم عضو لجنة دراسة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي تفيد بأن اللجنة اجتمعت بحضور ثلاثة من أعضائها وأنها ترأست الاجتماع بصفتها الكبير سنًا وأنه بعد أنَ شرعت اللجنة في اختيار الرئيس خرج النائب د. وليد مساعد الطبطبائي وتطالب المجلس الموقّر اعتماد ما تم حتى تتمكن اللجنة من اختيار مقررها. ونصت الرسالة على الآتيَ: تم عقد الاجتماع بناء على تنويه الرئيس الوارد إلينا بتاريخ 29/12/2016 الساعة 11 صباحًا بشأن عقد اجتماع لجنة الظواهر السلبية وحسب البنود الواردة في المرفق وقد اكتمل النصاب بحضور كل من: – النائب صفاء الهاشم. – النائب خالد الشطي. – النائب د. وليد الطبطبائي. وكوني أكبر الأعضاء سنًا، فقد ترأست الاجتماع وبعد شروعنا في بند انتخاب الرئيس خرج النائب د. وليد الطبطبائي. وعليه أطلب من المجلس اعتماد هذا الموضوع حتى نتمكن من تحديد من هو مقرّر اللجنة.

طالبت إدارة الجمارك الالتزام بالإطار القانوني والمهني للتفتيش

«الميزانيات البرلمانية»: تقصير في إحكام الأمن الجمركي في البلاد

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح لمناقشة الحساب الختامي للإدارة العامة للجمارك للسنة المالية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه، وتبين لها ما يلي:

وبينت اللجنة أن استمرارية الإدارة العامة للجمارك بإسناد أعمالها الجمركية لإحدى الشركات المحتكرة لجميع المنافذ الجمركية في البلاد تشغيليا وماليا تسبب بعدة مآخذ ومنها التقصير في إحكام الأمن الجمركي في البلاد؛ لاسيما أن هذه الملاحظة دخلت عامها الحادي عشر من دون الوصول الى حل نهائي وحاسم لها، وبدأت تبعاتها تتعقد سنويا وآخرها قضية اختفاء حاويتين من ميناء الشويخ وما صاحبها من لغط مثار. كما أن مكونات العقد المبرم مع الشركة المحتكرة والمَشُوب بالعديد من الملاحظات والثغرات منذ توقيعه ترتب عليه استحالة تعامل الجمارك في أي مرفق لها من دون الرجوع للشركة ؛ خاصة أن الشركة ملزمة وفق العقد بتوفير مستلزمات التفتيش الجمركي في المنافذ الجمركية وهو ما لم تقم به الشركة نهائيا طوال الـ 11 سنة الماضية وأبرزها عدم تركيب وتشغيل نظم المراقبة باستخدام الكاميرات وعدم توفير أنظمة شبكة التصوير التلفزيوني الداخلي في المنافذ الجمركية ومنها ميناء الشويخ الخاضع لإدارة الشركة كما جاء في تقرير ديوان المحاسبة وأكده ممثل الديوان في الاجتماع كذلك، بالإضافة إلى عشرات الالتزامات التي لم تف الشركة بها كعدم توفير مستودعات آمنة لحجز البضَائع المصادرة، وعدم توفير البيئة المناسبة من أماكن مغطاة لعملية التفتيش، وعدم توفير بعض الأنظمة الخاصة بالميكنة وغيرها. ودون إعفاء الجمارك من مسؤوليتها تجاه ما حدث وما يحدث؛ إلا أن الجمارك أوصت أكثر من مرة بفسخ العقد لتعذر الوصول مع الشركة المحتكرة لتسوية عادلة وكان آخرها في سنة 2015؛ إلا أنه لم يحسم هذا الملف بشكل نهائي رغم تشكيل لجان عدة للنظر في هذا الملف والآثار المترتبة عليه في حال فسخ العقد. وما زالت الشركة مستمرة باستغلال المنافذ الجمركية كافة وتمتنع للسنة الـ 11 على التوالي عن سداد التزاماتها تجاه الخزانة العامة للدولة والبالغة حتى آخر حساب ختامي 128 مليون دينار بالإضافة إلى مبالغ عدة أخرى، وتقوم بتحصيل رسوم (النقل والتخزين والمناولة) كافة من المنافذ الجمركية لصالحها والتي بلغ ما أمكن حصره منها طوال تلك السنين ما يقارب 137 مليون دينار ، علما أنه لا يمكن حصر المبالغ كافة من قيمة رسوم المناولة في المواقع الجمركية المحتكرة لأن الشركة تخفي إيراداتها عن الجمارك. ورغم ما يشوب أعمال هذه الشركة من مآخذ إلا أن الجمارك أسندت لها اخيرا تشغيل منفذ العبدلي أيضا لضرورة المصلحة العامة بعد أن تم إخلاء المنفذ من شركة أخرى كانت تديره من دون غطاء تعاقدي لمدة 4 سنوات!

وسبق أن أوصت اللجنة أن تقوم الإدارة العامة للجمارك بإدارة مرافقها وتشغيلها بنفسها كما نص قانون انشائها بذلك من دون اللجوء الى شركات للقيام بأعمال جمركية مراعاةً للجانب الأمني في هذا الجانب خاصة أن فحص الدولة وضمانها يعتبر أكثر ثقة من الشركات؛ وسيسهم في تحقيق إيرادات إضافية للدولة وتوفير فرص العمل، إلا أنه لا يتم الأخذ بهذه التوصية.